

تموز 2020

تقرير حالة النقد العالمي لعام 2020

مساعدات النقد والقسائم
ضمن المساعدات الإنسانية



ملخص تنفيذي

حالة النقد على مستوى العالم في عام 2020 - نظرة عامة

منذ نشر أول تقرير عالمي بشأن حالة النقد في مطلع عام 2018 شهدنا تطورات كبيرة في مساعدات النقد والقسائم. تم إعداد برامج لمساعدات النقد والقسائم بقيمة 5.6 مليار دولار في عام 2019، لتمثل بذلك 17.9% من مجموع المساعدات الإنسانية الدولية - أي ضعف البرامج المناظرة لها في عام 2016 والتي بلغت قيمتها 2.8 مليار دولار (10.6% من المساعدات الإنسانية الدولية في ذلك الحين). ولم يقتصر التطور على تقديم المزيد من مساعدات النقد والقسائم - بل شمل أيضًا زيادة التركيز على الجودة وتغيير الأدوار والشراكات. وعلى الرغم من عدم توفر مقاييس لجودة البرامج حتى الآن، إلا أن هناك إجماعًا بأن الجودة تحدد من خلال الفعالية والكفاءة والمساءلة وأن رأي مستلم المساعدات من المقاييس المهمة في هذا الأمر.



قياس التقدم في مساعدات النقد والقسائم

هذا التقرير مبني على مدخلات من 254 مختصًا ومسح لأربعة وثلاثين منظمة، و15 مناقشة جماعية مركزية إقليمية وقطرية ومقابلات معمقة مع 80 خبيرًا في مساعدات النقد والقسائم ومراجعة شاملة للدراسات السابقة. كما يقدم التقرير تحليلًا للتقدم المحرز منذ آخر تقرير إلى جانب المعوقات التي منعت تحقيق تقدم أكبر، والتوصيات لمعالجة هذه المعوقات.



وكما هو الحال بالنسبة لأول تقرير، تم قياس التقدم بالنسبة لأهداف **إطار العمل العالمي** لعام 2017، مع إضافة فصول جديدة لثلاثة مجالات جديدة أساسية هي: التوطين والحماية والاجتماعية وأثار جائحة فيروس كورونا المستجد. في عام 2017، ركز إطار العمل العالمي على الأطراف الإنسانية وعملياتها، حيث كانت التزاماتها مؤطرة بزيادة النطاق، وتحسين الجودة، وبناء القدرات، والمراعاة المنتظمة لمساعدات النقد والقسائم، وتنسيقها. إلا أن التغيير أصبح يتجاوز هذه المجالات بكثير، حيث تتحدى مساعدات النقد والقسائم طرق عملنا، واختيار الشركاء الذين نعمل معهم ودور العاملين في القطاع الإنساني تجاه الأشخاص الذين نخدمهم. ينبغي فهم معاييرنا للتقدم في المستقبل:

(i) **من منظور مستلمي المساعدات:** الجودة وملاءمة المساعدات والقدرة على التأثير على الأطراف الفاعلة ومساءلتها؛

(ii) **في السياق الأوسع:** طريقة أداء مساعدات النقد والقسائم دورًا فعالًا في المساعدات الإنسانية بشكل عام، وكيفية عملها وتكاملها مع طرق المساعدة الأخرى، وطرق عمل الأطراف الفاعلة في مساعدات النقد والقسائم بشكل أفضل مع الأطراف الأخرى - كالحكومات والأطراف الفاعلة المحلية الأخرى والقطاع الخاص والأطراف الإنمائية - من أجل تقديم المساعدات المالية.

أربعة تحولات رئيسية في مساعدات النقد والقسائم منذ عام 2017

هذا التقرير ثري ويستعرض تحليلاً للعديد من نواحي مساعدات النقد والقسائم وله تبعات على جميع الأطراف المعنيين. عند النظر في مختلف النتائج، نلاحظ وقوع أربعة تحولات رئيسية منذ التقرير الأول، وقد تسارعت وتأثرت جميعها بسبب جائحة كورونا:

1. نمو مساعدات النقد والقسائم

- استمر نمو مساعدات النقد والقسائم، حيث ازدادت بنسبة 100% من عام 2016 حتى عام 2019. إلى جانب ذلك، لاحظ 90% من المختصين ازدياد دعم الجهات المانحة لمساعدات النقد والقسائم، ويعتقد 85% منهم أن مساعدات النقد والقسائم أصبحت تؤخذ في الاعتبار ضمن أدوات الاستجابة على نحو أكثر انتظاماً من ذي قبل. لكن المعوقات ما زالت موجودة - خصوصاً فيما يتعلق باستخدامها على نطاق أوسع عبر القطاعات.
- نحن نعرف أكثر الآن عما يجعل النقد عنصرًا فعالاً في البرامج الإنسانية، وما يقدره مستلمو المساعدات، وكيف يمكن تقديمه بشكل أفضل. يعتقد 67% من المختصين أن جودة المساعدات قد تحسنت منذ عام 2017، لكن أكثر من النصف متخوفون من خطر تراجع الجودة مع اتساع نطاق المساعدات.
- مع نمو مساعدات النقد والقسائم أصبحت تعيد تشكيل طريقة عمل الأطراف الإنسانية الفاعلة سواء بشكل فردي أم جماعي. ثمة توجه نحو تقديم عدد أصغر من الأطراف الفاعلة الكبرى نسبة أعلى من مساعدات النقد والقسائم، حيث ازدادت نسبة مساعدات النقد والقسائم التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة سنويًا لتصل إلى 63% في عام 2019.
- يقدم تطوير طرق جديدة للتعاون والعمل فرصة لتنفيذ تحليل منهجي لطرق برمجة مساعدات النقد والقسائم، والبناء على أفضل ما توصلنا إليه من معرفة، ودمج الجودة والمساءلة. لكن هذه كله معرض لخطر التأثير بطرق العمل المفضلة لدى الوكالات واعتبارات الكفاءة بدلاً من الأدلة وتفضيلات المستلمين. لذلك هناك حاجة لوضع مقاييس مشتركة لتقييم مختلف طرق العمل ومشاركة النتائج لدفع عملية التعلم على نطاق النظام وتحسين المخرجات.

2. أداة متعددة الأغراض تتحدى النظام على مستوى القطاع

- ما زلنا نواجه صعوبة في موازنة النقد - وهو شكل للمساعدة يقرر المستخدمون استخداماته ونتائجه - مع النظام على نطاق القطاع الذي ينظم المساعدات وفقاً للغرض منها. يعد تحليل الاستجابة الذي يبدأ بالفهم الشامل للحاجات ووظائف السوق متطلباً سابقاً للمساعدات المتمحورة حول الأشخاص والتي تنفذ الحياة وتدعم سبل العيش.
- تعد حالة الجمود العالمية بشأن تنسيق مساعدات النقد والقسائم ومن ينبغي أن يقودها ويزود الموارد لها من أعراض هذه المشكلة، فعلى الرغم من الابتكارات والخبرات المتنامية في تنسيق النقد على المستوى القطري، إلا أن 90% من مقدمي المعلومات يوافقون على أن الافتقار للوضوح والموارد له آثار تشغيلية حقيقية. كما صنف 66% من المختصين تنسيق المساعدات النقدية متعددة الأغراض في الأنظمة القائمة على القطاعات ضمن أكبر التحديات التي تواجه فعالية مساعدات النقد والقسائم ضمن الاستجابة الإنسانية.
- بشكل عام، يوافق المختصون على أن نظام التنسيق بحاجة للتطور لدعم النمو في النهج متعدد القطاعات على نحو أفضل، مع الحفاظ على الخبرات الفنية القيمة في مختلف القطاعات.

3. المستلمون في مقعد القيادة: نظرياً لكن ليس عملياً بعد

- ازداد فهم جودة البرامج من حيث القيمة بالنسبة للمستلمين. وهذا ينطوي على تركيز أكبر على الدور الذي يمكن وينبغي أن تؤديه مساعدات النقد والقسائم في تمكين المستلمين: تعظيم الخيارات وتقييم خيارات التوصيل من منظور المستخدمين وزيادة آليات المساءلة عالية الاستجابة.
- يؤكد المختصون على أهمية جمع ملاحظات المستلمين بشكل أكثر انتظاماً - بما في ذلك على مستوى الاستجابة ومشاركتها بشفافية بصفتها من المقاييس المرجعية للجودة والإنجاز. لكن على الرغم من تنامي الإجماع على أهمية هذا الأمر، إلا أن الأدلة حتى تاريخه على استخدام التغذية الراجعة لدفع التعديلات على البرامج ما زالت محدودة.

- ينبغي أن تنطوي توسعة نطاق مساعدات النقد والقوائم على زيادة قيادة المستلمين للعمل الإنساني. وبما أن المساعدات الإنسانية واحدة من تدفقات مالية أخرى عديدة، ستزداد خيارات الدعم والتعافي أمام الأشخاص المتأثرين بالأزمات. إن الالتزام بمنح المستلمين خيارات وتأثيرًا أكبر يتطلب من الأطراف الإنسانية الفاعلة التخلي عن بعض من أدوارها التقليدية وذلك يستلزم اتخاذ قرارات صعبة وإجراء تحولات كبيرة في طرق التفكير والعمل.

4. تدفع مساعدات النقد والقوائم نظامًا إنسانيًا أكثر تعددية ومحلية، وذلك يشمل تعزيز الروابط مع الحكومات.



- تسهم مساعدات النقد والقوائم في تعزيز بيئة إنسانية أكثر تعددية ومحلية من خلال تعزيز الروابط مع الحكومات والقطاع الخاص والأطراف الفاعلة في السوق ومنظمات المجتمع المدني.
- ثمة إجماع متزايد على أن التوطين مهم جدًا لاستدامة مساعدات النقد والقوائم، لكن لم يجر الاتفاق بعد على تبعات ذلك على الممارسة العملية أو أولويات العمل الإنساني.
- تمثل التصورات بشأن قدرات المنظمات المحلية عائقًا أمام التغيير. هناك حاجة لتغيير طرق العمل، والاعتراف بالقيمة المضافة للأطراف المحلية ومكامن قوتها، إلى جانب زيادة الاستثمار في البناء المستدام للقدرات على مستوى النظام بدلًا من التركيز على تعزيز كل منظمة على حدة.
- على الأطراف الإنسانية الفاعلة في مجال مساعدات النقد والقوائم العمل بشكل فعال أكثر مع القطاع الخاص والحكومات والأطراف الإنمائية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المتضررة. ستطوي هذه الشراكات على مقايضات بين السرعة والتحكم وطرق العمل. تؤدي الجهات الإنسانية دورًا حرجيًا في ضمان التزام المساعدات بالمبادئ والحاجات والعدالة ودعم كل المجموعات الضعيفة والمهمشة.
- لقد سرّعت جائحة كورونا من الجهود الرامية لتعزيز الروابط بين مساعدات النقد والقوائم الإنسانية والحماية الاجتماعية. إن الآثار الاقتصادية المدمرة تعني تنامي دور الجهات الإنسانية في عمل شبكة الحماية الاجتماعية، وعملها على نحو أوثق مع الحكومات في العديد من السياقات. لكن أنظمة الحماية الاجتماعية في العديد من الدول الأكثر تضررًا ما زالت ضعيفة وينقصها التمويل كما أن تغطيتها محدودة وكثيرًا ما تستثني الأشخاص الأكثر تضررًا كالمهاجرين واللاجئين والفئات الأخرى المهمشة.
- ثمة أبحاث عديدة بشأن الطرق التي يمكن أن تعمل من خلالها المنظمات الإنسانية على نحو أوثق مع الحكومات لدعم الاستجابة للصدمات وتعزيز تغطية أنظمة الحماية الاجتماعية، لكن الأدلة محدودة على العمل الفعال في هذا الشأن.

صدمة جائحة كورونا

- أدت جائحة كورونا إلى قلب موازين السياقات والاستجابات الإنسانية حول العالم. يشمل هذا التقرير تأملات في التبعات المحتملة للجائحة. من المحتمل أن تدفع الجائحة نمو مساعدات النقد والقوائم بشكل أكبر؛ بما أنها الأداة الوحيدة القادرة على إنقاذ الأرواح وحماية سبل العيش على نطاق واسع. لكن مع ازدياد الحاجات وتناقص موازنات الجهات المانحة، ما زال احتمال نمو المساعدات على المدى الطويل ضعيفًا. من المهم ألا يدفع التقلب وعدم اليقين الحالي الجهات المستجيبة للتحويل للمساعدات العينية، لأنها ليست الأداة الأكثر ملاءمة للتعافي الاقتصادي. لقد سرّعت جائحة كورونا من التقدم في عدد من أولويات الإصلاح وهي تمنحنا فرصة إعادة البناء على نحو أفضل في مجالات مهمة من خلال تحدي الطرق التي نعمل بها.



الخلاصة

أصبحت مساعدات النقد والقوائم أداة استجابة إنسانية راسخة تنقذ الأرواح وسبل العيش وتتحدى الأطراف الإنسانية لتفكر بطريقة مختلفة وتقديم نتائج أفضل. إن تبعات الاستجابة الإنسانية المعتمدة بشكل كبير على مساعدات النقد والقوائم كبيرة وتؤثر على أدوار المنظمات الإنسانية والقيمة المضافة لها وعلى توازن القوى بين مقدمي المساعدات ومستلميها.

نحن نأمل أن نرى في المستقبل استجابات أكثر تعددية ومحلية وتمحورًا حول الأفراد، حيث تتنازل الأطراف الدولية الفاعلة عن بعض من سيطرتها في حين تبقى جميع الأطراف الإنسانية تركيزها على ضمان تقديم المساعدات العادلة والممتثلة للمبادئ والقائمة على الحاجات. وهذا يعني دعم الأشخاص المتضررين من الأزمات بطرق تزيد خياراتهم وقيادتهم بأقصى حد ممكن مع تعزيز الاقتصادات المحلية.

ملخص: المقدمة والمنهجية

منذ نشر أول تقرير لحالة النقد على مستوى العالم في شباط 2018، نما وتنوع استخدام مساعدات النقد والقسائم في ظل المشهد الإنساني سريع التطور. يتفحص هذا التقرير الإنجازات والتغيرات والتحديات خلال العامين الماضيين.

المنهجية:

البحث الرئيسي

- 80 مقابلة مع مقدمي المعلومات الرئيسيين
- 15 ورشة عمل إقليمية ومشاورة قطرية
- 254 استجابة لمسح للمختصين بثلاث لغات
- 34 منظمة شاركت في مسح المنظمات
- 24 منظمة شاركت في مسح حجم مساعدات النقد والقسائم.

البحث الثانوي

مراجعة للدراسات المنشورة منذ عام 2018.



تحليل لتصورات المستلمين مقدم من منظمة "غراوند إيرث سولوشنز".



تحليل لبيانات حجم مساعدات النقد والقسائم من خدمة التتبع المالي، مقدم من مبادرات التنمية.



يستعرض التقرير ما يلي:

- تحليلًا محايدًا ونقديًا للوضع الحالي لمساعدات النقد والقسائم على مستوى العالم، بما في ذلك مدى مساهمتها في جودة البرامج الإنسانية ومخارجتها بالنسبة للأشخاص المحتاجين للمساعدة. ✓
- تقييم التقدم مقارنة بالبيانات المرجعية المجموعة لتقرير عام 2018، مع الإشارة إلى التغيرات الملحوظة والتحديات والثغرات التي قد تؤثر على تحقيق تقدم أكبر. ✓
- الأنشطة العملية التي يمكن تطبيقها - على مستوى الأفراد والمنظمات والجماعات - من قبل الأطراف المعنية لدعم مزيد من التقدم ومعالجة الثغرات والتحديات. ✓
- تحليل التبعات الناشئة عن جائحة كورونا. ✓

المناقشات الجماعية المركزة ضمن المشاورات الإقليمية والقطرية مع منظمات ومختصين في مساعدات النقد والقسائم حول العالم

المشاورات القطرية

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- مناقشة جماعية مركزة في العراق، أربيل
- ورشة عمل بشأن المخاطر في الأردن، عمان

غرب ووسط أفريقيا

- مناقشة جماعية مركزة مع فريق العمل المعني بالنقد في نيجيريا

شرق وجنوب أفريقيا

- فريق العمل المعني بالنقد في إثيوبيا
- فريق العمل المعني بالنقد في الصومال
- فريق العمل المعني بالنقد في جنوب السودان
- فريق العمل المعني بالنقد في كينيا

المشاورات الإقليمية

أمريكا اللاتينية والكاربي

بنما

شرق وجنوب أفريقيا

كينيا

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الأردن

غرب ووسط أفريقيا

السنغال

المستشار الفني لفريق العمل

المعني بالنقد الإقليمي في المحيط

الهادئ - فانواتو

الاجتماع الربعي لفريق تنسيق النقد

في كينيا



ملخص:

التمويل والسياسات والحجم والتعاون

الجهات المانحة والسياسات

منذ عام 2017، حققت الوكالات الإنسانية والجهات المانحة تقدماً في تحقيق التزاماتها السياسية من حيث زيادة استخدام مساعدات النقد والقسائم ورفع جودتها.



بشكل عام، يُنظر إلى وضع الجهات المانحة للتحويلات النقدية المشروطة على أنها أقوى وأكثر وضوحاً وتنسيقاً من ذي قبل. ومع ذلك، فإن المزيد من الاتساق بشأن القضايا القطاعية وعلى المستوى القطري من شأنه أن يفيد تخطيط التدخلات.



كان هناك المزيد من التركيز على دعم النهج التعاونية لمساعدات النقد والقسائم



الحجم والتمويل

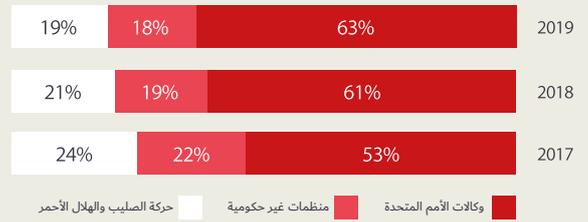
وصل الحجم العالمي لمساعدات النقد والقسائم إلى 5.6 مليار دولار في عام 2019، حيث ازداد من عام لعام من ملياري دولار في عام 2015. كما نمت مساعدات النقد والقسائم كنسبة مئوية من المساعدات الإنسانية ووصلت إلى 17.9% في عام 2019، بعد أن بلغت 7.9% في عام 2015.

تكاليف برامج مساعدات النقد والقسائم وفق قناة التوصيل بالمليار دولار



من المتوقع ازدياد النمو في استخدام مساعدات النقد والقسائم، من جملة أمور أخرى، من المرجح أن تشجع الكفاءة النسبية لمساعدات النقد والقسائم على توسعة نطاقها، لا سيما مع اتساع الفجوة بين الحاجات والتمويل وازدياد الضغوط لعمل الكثير بالقليل

نسب مساعدات النقد والقسائم العالمية حسب نوع المنظمات



ما زال النمو في استخدام مساعدات النقد والقسائم غير متكافئ عبر مختلف المنظمات الإنسانية، ازدادت نسبة تمويل مساعدات النقد والقسائم في برامج وكالات الأمم المتحدة وشركائها سنوياً منذ عام 2017 لتصل إلى 63% في عام 2019.



ازداد استخدام التحويلات النقدية بالنسبة للقسائم كنسبة من مساعدات النقد والقسائم منذ عام 2015 لتمثل ثلاثة أرباع المجموع في عام 2019.



تحسن تتبع مساعدات النقد والقسائم وتم الاتفاق على شروط إعداد التقارير لكن ما زالت هناك حاجة لبذل جهود واستثمارات كبيرة للوفاء بالالتزامات في هذا المجال.



الأنشطة ذات الأولوية



- على كل الجهات الإنسانية الفاعلة الدفع لتحسين جودة مساعدات النقد والقسائم في جميع نواحي النظام الإنساني، والطموح لزيادة وتحسين مساعدات النقد والقسائم في الواقع العملي، والبناء على المبادرات مثل نهج الجهات المانحة المشتركة
- على الجهات المانحة تقديم تمويلات متعددة السنوات وأكثر مرونة لتتيح تنفيذ برامج متكاملة لتغطية الحاجات الأساسية بما في ذلك دعم الأنشطة المحدودة بقطاعات معينة عند اللزوم، وعلى الوكالات التشغيلية أن تكون أكثر شفافية بشأن شكل البرامج الأكثر فعالية والتكاليف.
- ينبغي أن تعمل كل الأطراف الإنسانية الفاعلة من أجل تحسين التعاون المتبادل والشراكات بين مبادرات التوصيل التعاونية، وأن تشمل مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة بما في ذلك الأطراف الوطنية والمحلية.
- ينبغي أن تلتزم كل الأطراف الإنسانية بالعمل من أجل تحقيق الحد الأدنى من شروط تتبع مساعدات النقد والقسائم، وعلى الجهات المانحة أن تدعم تعزيز أنظمة البرمجة والإدارة المالية والتبليغ.

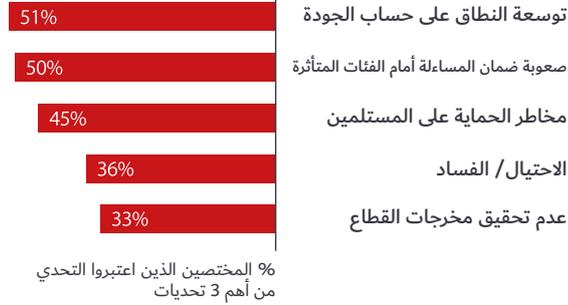
ملخص:

توحيد مساعدات النقد والقسائم - الإنجازات والمخاطر التحديات

المخاطر المتصورة

حققت القطاعات تقدماً جيداً في استخدام مساعدات النقد والقسائم لكن المخاوف بشأن جودة البرامج وتحقيق المخرجات ما زال يمثل عائقاً بالنسبة للبعض.

التحديات الرئيسية لتوسيع نطاق المساعدات النقدية والقسائم



النقد ليس أكثر خطورة بطبيعته من أنواع المساعدات الأخرى، لكن التصورات بشأن المخاطر ما زالت تؤثر على الإقبال عليه. ترتبط العديد من أهم المخاطر المتصورة بجودة البرنامج.



ازداد بروز التصورات بشأن مخاطر الإدارة الرقمية وإدارة البيانات، على الأطراف الإنسانية العمل بسرعة للاتفاق على صيغة لعدم الإضرار الرقمي.



الإنجازات والتحديات

ازداد فهم واستخدام مساعدات النقد والقسائم بصفتها أداة استجابة إنسانية، لكن المعوقات أمام استخدامها ما زالت قائمة.

التحديات الرئيسية التي تواجه توسعة نطاق مساعدات النقد والقسائم



لضمان استخدام مساعدات النقد والقسائم كلما كانت أداة ملائمة، يلزم تنفيذ تحليل استجابة أقوى لكن ذلك يواجه معوقات فنية وسياسية ومالية. إن شمول تحليل الاستجابة في خطط الاستجابة الإنسانية يعد تقدماً، لكن ثمة حاجة للمزيد من التقدم بما في ذلك في نظام المجموعات.



يجب أن تكون الاستجابة القوية قائمة على الحاجات وتقييمات السوق متعددة القطاعات.



كثيراً ما تكون تقييمات السوق متعددة القطاعات مستغلة أقل مما ينبغي، كما أنها لا تكون تعاونية على نحو كاف ولا تجري مشاركة البيانات فيها بانتظام.



الأنشطة ذات الأولوية



- ينبغي أن تعمل جميع الأطراف الإنسانية المعنية معاً لتطوير المزيد من الأدلة لتحقيق مخرجات خاصة بقطاعات معينة من خلال مساعدات النقد والقسائم، وذلك يشمل النقد متعدد الأغراض؛ إلى جانب الدراسة المنتظمة لخيارات مساعدات النقد والقسائم القطاعية.
- عند وجود تصورات بأن مساعدات النقد والقسائم تنطوي على مخاطر أكبر من الأنواع الأخرى من المساعدات، ينبغي على الأطراف الإنسانية تحدي هذه الافتراضات بناء على الحجم الكبير من الأدلة المتاحة.
- على الوكالات التشغيلية والجهات المانحة منح الأولوية لإدارة مخاطر البيانات الرقمية بصفتها مجالاً لتطوير المهارات والمعارف.

- ينبغي أن تدعم كل الأطراف الإنسانية الفاعلة تعزيز الاستخدام المنهجي لتحليل الاستجابة المعزز بتقييمات قوية للحاجات متعددة القطاعات. وينبغي أن تشمل هذه التحليلات النقد متعدد الأغراض ومساعدات النقد والقسائم الخاصة بقطاعات معينة ضمن إطار برمجة متكامل.
- على كل الأطراف الإنسانية الفاعلة دعم الأنشطة التي اقترحتها مبادرة الصفقة الكبرى بشأن التقييم المشترك للحاجات من أجل تحسين حشد الموارد والتنسيق والمساءلة للتقييم والتحليل متعدد القطاعات.

ملخص: جودة البرامج

3

التعاون من أجل تقديم النقد على نطاق واسع

أدى الإقرار بأن مساعدات النقد والقوائم تنطوي على إجراء تعديلات على طريقة عمل الأطراف الإنسانية معًا إلى الدفع بالمزيد من النهج الجديدة والمتطورة للتعاون. ومن هذه النهج تشكيل الائتلافات وآليات الدفع المشترك، وبذل الجهود لزيادة التبادل والتكامل بين الأنظمة والعمليات.



لا يوجد نهج يلائم الجميع ولا قيمة تلقائية مقابل المال عند التعاون لتقديم النقد على نطاق واسع. يعتمد تحديد النموذج التشغيلي السليم لمساعدات النقد والقوائم وما ينبغي استثماره فيها على عوامل متعلقة بالسياق كنوع ومدة وتعقيد الاستجابة.



يجب القيام ببعض التنازلات عند تقديم النقد على نطاق واسع. من الضروري فهم الأوقات والمواقف التي تهر فيها عوامل الجودة (مثل تحسين المساءلة) التكاليف التي تتطلبها في ظل محدودية الموازنات.



من المرجح أن يتقلص عدد الأطراف الفاعلة في تقديم النقد على نطاق واسع وبرامج مساعدات النقد والقوائم المتكاملة. ستتؤدي الوكالات الإنسانية الأخرى دورًا، لكن ينبغي أن تتحلى بالمرونة وتطور "منافذ زيادة القيمة" التي تعزز الجودة.



من يحدد الجودة في مساعدات النقد والقوائم؟

تحول التركيز في تحسين مساعدات النقد والقوائم تدريجيًا من زيادة النطاق إلى تحسين الجودة، وهو يتحول الآن إلى الجودة المعرفة من حيث النتائج المحققة للمستلمين.

التقدم في التركيز على تحسين مساعدات النقد والقوائم

جودة المخرجات للمستلمين

الجودة

النطاق

✓ ظهر إجماع بين الأطراف الفاعلة بشأن ما يمثل الجودة من حيث الفعالية والكفاءة والمساءلة.



لدى مستلمي المساعدات وجهات نظر تختلف عن تلك الخاصة بالأطراف الإنسانية الفاعلة بشأن ما يقدرونه في المساعدات.



يمكن أن يؤدي طلب التغذية الراجعة من مستلمي مساعدات النقد والقوائم والمجتمعات المتأثرة بالأزمات خلال جميع مراحل دورة البرنامج إلى تحسين جودة البرامج. لكن السؤال يبقى بشأن ما إذا كانت الأطراف الإنسانية موافقة وقادرة على فعل ذلك.



ينبغي أن ينصب التركيز على جودة البرامج بشكل عام، وليس فقط جودة مساعدات النقد والقوائم. قد يمثل ضمان الجودة في مساعدات النقد والقوائم حافزًا أو مدخلًا لاستكشاف طرق تحسين الجودة في جميع الاستجابات.



الأنشطة ذات الأولوية



■ على الوكالات التشغيلية والجهات المانحة والباحثين توليد الأدلة بشأن منافع وتكاليف عناصر الجودة مثل مراقبة الأطراف الثالثة.

■ على الجهات المانحة والوكالات التشغيلية الإقرار بالمقايضات بين الجودة والنطاق، والاتفاق على ما هو ممكن في مختلف السياقات.

■ على الجهات المانحة مراجعة القواعد الإرشادية بشأن تقديم المنح والإقرار بعناصر الدعم التي ترعى جودة البرامج وتمكين الوكالات من تطوير أدوار تخصصية.

■ على الوكالات التنفيذية والجهات المانحة أن تتعاون وتتشارك في التعلم بشأن النماذج التشغيلية، وتتفق على منافع وقيود مختلف النماذج في مختلف السياقات.

■ على الوكالات الإنسانية أن تطور وتستخدم مقاييس مشتركة لتقييم الفعالية والكفاءة والمساءلة.

■ على الأطراف الإنسانية ذات الصلة أن تتعاون في تجربة الدمج المنهجي للنهج المستقلة المتركة حول الأفراد من أجل مراعاة منظور المستلمين ووظائف المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلم المستقلة على مستوى الاستجابة.

ملخص:

بناء القدرات الكافية في مجال مساعدات النقد والقسائم

4

تغير حاجات تطوير القدرات

ثمة طلب على المهارات والخبرات الجديدة والتخصصية. وهذا يولد ثغرات جديدة متصلة بالتكنولوجيا وأنظمة البيانات ورقمنة مساعدات النقد والقسائم، والحماية الاجتماعية، والمساءلة ومنظور المستلمين، وإدارة العلاقات والاتصالات والتنسيق.



ازداد توفر فرص بناء القدرات والوصول إليها لكن ما زالت الحاجة قائمة لبذل الجهود من أجل ضمان وصول جميع المنظمات إلى هذه الفرص. ينبغي تكييف مواد التدريب لتلائم مختلف السياقات، كما ينبغي توفيرها بمختلف اللغات، إلى جانب تعزيز المواد التدريبية عبر الإنترنت.



الإنجازات والتحديات

لقد تطورت قدرات الأفراد والمنظمات في مجال مساعدات النقد والقسائم، ولهذه القدرات آثار إيجابية على نطاق تقديم مساعدات النقد والقسائم والدقة في مواعيد تقديمها، لكن استمر وجود الثغرات التي تؤثر على جودة مساعدات النقد والقسائم وتوسعتها بشكل أكبر.

يؤثر بناء القدرات على نطاق ودقة مواعيد تقديم مساعدات النقد والقسائم:

78% من المنظمات وافقت على أن القدرات التي بنتها حتى الآن سمحت لها بتحسين دقة مواعيد تقديم مساعدات النقد والقسائم

80% من المنظمات وافقت على أن القدرات التي بنتها حتى الآن مكنتها من زيادة نطاق مساعدات النقد والقسائم

الأنشطة ذات الأولوية



■ على جميع الأطراف الإنسانية الفاعلة النظر في طرق الاستفادة من الأطراف الأخرى من جهودها في بناء القدرات. إن تعزيز النظام يتيح تحقيق تقدم مستدام من حيث النطاق والجودة والشمولية.

■ على الجهات المانحة أن تمويل عمليات بناء القدرات بشكل منهجي بناء على حاجات المنظمات الفردية والحاجات المشتركة المحددة بوضوح.

■ على الجهات المانحة والمنظمات المحلية والدولية الاستثمار في التأهب النقدي على المستوى الوطني بناء على حاجات وأولويات الأطراف المحلية.

■ على المنظمات الإنسانية تطوير نهج أكثر استجابة وقدرة على التكيف في بناء القدرات والتخطيط التنظيمي المبني على الحاجات المتغيرة للمهارات والأنظمة.

■ على مطوري ومقدمي خدمات التدريب تكييف المواد التدريبية لتلائم مختلف السياقات والأطراف المعنية واللغات. وعليهم أن يعززوا التعلم الإلكتروني والتعلم الذاتي بأساليب مرنة وتسهل الاستفادة منها.

ما زال توظيف الموظفين المؤهلين واستبقاؤهم يمثل تحديًا، خصوصًا في ظل ازدياد الطلب على المهارات التخصصية في مجال مساعدات النقد والقسائم.



تعمل المنظمات على بناء "التأهب النقدي" الخاص بها، لكن التقدم المحرز متفاوت حسب مؤهلات الموظفين والمنظمات والسياقات.



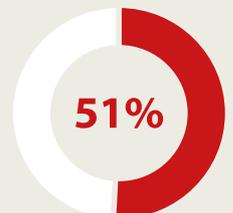
ثمة حاجة للنظر في قدرات نظام مساعدات النقد والقسائم ككل، وزيادة الاستثمار في الأنظمة والأطراف الفاعلة المحلية.



تمويل تطوير القدرات في مجال مساعدات النقد والقسائم محدود بشكل عام، وغير كاف ولا يمكن التنبؤ به بالنسبة لمعظم المنظمات - سواء الوطنية أم الدولية.



يوافق 51% من المختصين على أن السياسات الحالية ستكون فعالة في ضمان قدرات وتأهب المنظمات لتقديم مساعدات النقد والقسائم.



ملخص: التنسيق

5

التقدم على مستوى الاستجابة

على الرغم من عدم التوافق العالمي بشأن تنسيق النقد إلا أن الخبرات في هذا المجال ما زالت تنمو على مستوى الاستجابات، حيث قدمت فرق العمل المعنية بالنقد أدوات وطرق عمل ومعلومات جديدة.



تساهم فرق العمل المعنية بالنقد في فعالية وكفاءة البرامج، لكنها ستستفيد من تعزيز مواردها (مثلاً من خلال خطط الاستجابة الإنسانية) وشمولها في صنع القرارات الإستراتيجية على مستوى الاستجابة.



الأنشطة ذات الأولوية

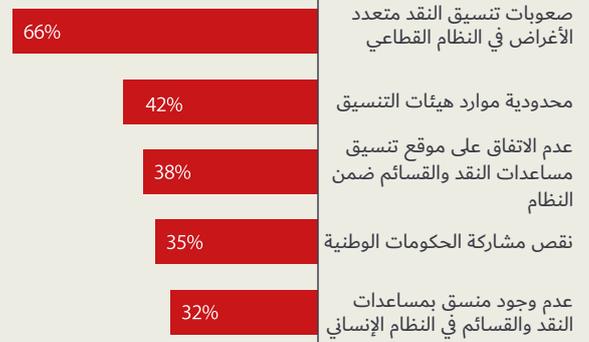


- على الفريق المعني بالعراقيل السياسية ومجموعة الجهات المانحة ضمن مبادرة الصفقة الكبرى مواصلة **مناصرة وضع معايير موحدة لنهج يسهل التنبؤ به لتنسيق النقد** من قبل الأطراف الدولية الفاعلة. وينبغي أن تمنح القرارات المتخذة الأولوية لما هو منطقي بالنسبة للفئات السكانية المتضررة.
- على الفريق المعني بالعراقيل السياسية ومجموعة الجهات المانحة ضمن مبادرة الصفقة الكبرى **الاتصال مجدداً باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وعرض خيارات وتوصيات واضحة عليها.**
- على الجهات المانحة وصناع القرار على مستوى **الاستجابة ضمان التمويل الكافي لفرق العمل المعنية بالنقد وتزويدها بروابط قوية ببقية هيكل الاستجابة.**
- على قادة فرق العمل المعنية بالنقد وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين ضمان **تشارك المعلومات بين الفرق بشكل منهجي أكثر.**

التحديات العالمية والآثار والخيارات

كان التقدم في الاتفاق على دور ونطاق وقيادة وتمويل تنسيق النقد محدوداً للغاية منذ عام 2017، كما ظهرت مشكلات خاصة بالنقد متعدد الأغراض.

أهم التحديات المتصلة بالتنسيق الفعال لمساعدات النقد والقوائم



% للمختصين الذين صنفوا التحدي ضمن أهم 3 تحديات

أشار 90% من مقدمي المعلومات الرئيسيين إلى أن حالة الجمود العالمي بشأن تنسيق مساعدات النقد له آثار تشغيلية حقيقية، فهو يحدّ من فرص التعاون وتحسين جودة وأثر مساعدات النقد والقوائم.



فشلت الجهود المبذولة للإجابة على الأسئلة المتعلقة بتنسيق النقد، وذلك يعود جزئياً إلى عدم مراعاة العوامل التي تمنع التغيير على نحو كاف.



يتحدى النقد هيكل التنسيق والتمويل القائم مسبقاً. ومن غير الواقعي أن تتوقع من المنظمات إجراء تغييرات تنطوي على مخاطر كبيرة تعتبرها ضد مصالحها، لذلك ينبغي أن تراعي جهود المناصرة حوافز التغيير بشكل أفضل.



تشمل خيارات التغلب على الجمود بشأن التنسيق: (1) تفويض القيادة للطرف الفاعل الرئيسي في مجال النقد ضمن كل استجابة، أو (2) تعيين وكالة تشغيلية لقيادة تنسيق النقد على مستوى العالم، أو (3) تنسيق النقد من خلال فريق تنسيق مشترك بين القطاعات، أو (4) إجراء تغييرات جوهرية أكثر على المدى الطويل على التنسيق (وليس تغييرات خاصة بالنقد فقط).



ملخص:

مشاركة الأدلة والمعلومات والدروس المستفادة

أ

6

مشاركة المعلومات والتجارب

لا يوجد نقص في المعلومات المولدة بشأن مساعدات النقد والقوائم. هناك حاجة لمنح المزيد من الاهتمام بالبناء على هذه المعلومات ودمج آليات التعلم ضمن البرامج.



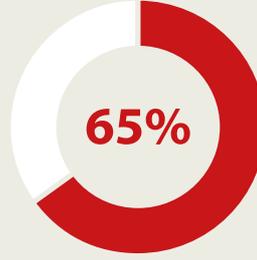
ثمة تردد بشأن مشاركة النتائج من البرامج غير الناجحة أو التي واجهت صعوبات، والتي قد تدعم التعلم على مستوى القطاع بسبب المشكلات المتصلة بالتمويل والتنافس.



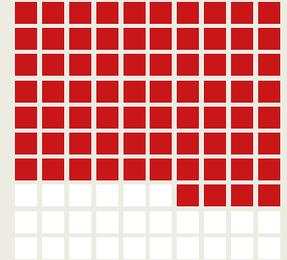
سد الثغرات في الأدلة

انتقلت البحوث والتجارب من إثبات المفهوم إلى التركيز على جودة البرامج وسد الثغرات في الأدلة.

آراء المختصين



65% من المختصين يقولون أن هناك أدلة كافية على الاستخدام السليم والفعال للنقد متعدد الأغراض



74% من المختصين لديهم الأدلة اللازمة لتصميم مساعدات نقد وقوائم عالية الجودة

الأنشطة ذات الأولوية



- على جميع الأطراف الإنسانية ضمان شفافية أكبر والتعامل مع بيانات البرامج ونتائجها بوصفها "سلع عامة"، وعلى الجهات المانحة عدم معاقبة الوكالات على كونها منفتحة بشأن إخفاقاتها.
- على جميع الأطراف الإنسانية الفاعلة تكثيف جهودها لفهم ما يؤثر على مخرجات مساعدات النقد والقوائم للمستلمين، واستخدام آراء المستلمين بطريقة منهجية في تصميم البرامج.
- على الجهات الإنسانية المعنية التعاون لتنفيذ تحليلات منهجية للثغرات في الأدلة وتحديد ما هو مهم لجودة البرامج.
- على الأطراف الإنسانية المعنية تطوير تولىات عملية للأدلة وجمع الدروس المستفادة من مختلف السياقات واستكشاف الأدلة خارج نطاق القطاع الإنساني.
- على المنظمات الإنسانية والجهات المانحة والباحثين تحسين التعاون وتنسيق البحوث وتطبيق الدروس والبناء على المنصات الحالية.
- على جميع الأطراف الإنسانية الفاعلة ضمان استخدام الأدلة لإثراء عملية تصميم البرامج.

نقص الأدلة لا يعتبر بشكل عام مانعًا مباشرًا لجودة البرامج، مع أنه ما زال يمثل مشكلة كبيرة على مستوى القطاعات.



حققت المجموعات العالمية تقدمًا في تحديد الثغرات في الأدلة القطاعية وطرح الخطط لمعالجتها.



اتسعت قاعدة الأدلة حول النقد متعدد الأغراض. كما شهدت الأدلة بشأن النوع الاجتماعي ومساعدات النقد والقوائم تقدمًا ملحوظًا بعد أن تحديدهما كمجالين رئيسيين لنقص الأدلة.



ثمة حاجة لفهم أكبر لقضايا مثل خيارات المستلمين ورفاههم والمخرجات. المقدمة لهم. كما أن الأبحاث محدودة بشأن استخدام مساعدات النقد والقوائم إلى جانب طرق المساعدة الأخرى، أي أفضل الطرق لاستخدام للنقد و/ أو القوائم ضمن نهج برمجة متكامل



ما زالت قاعدة الأدلة على الفعالية من حيث التكلفة والكفاءة من حيث التكلفة ضعيفة ومجزأة بسبب ضعف الشفافية في بيانات الموازنات والمقاييس المشتركة والموارد.



ملخص:

الاستثمار في الابتكار لأغراض مساعدات النقد والقسائم

التوجهات والمخاطر

ما زال استخدام الخدمات القائمة على الهاتف المحمول والخدمات النقدية المتنقلة لمساعدات النقد والقسائم في نمو مستمر. حيث أفاد 60% من مقدمي الخدمات المالية المتنقلة بتشاركتهم مع منظمات إنسانية لتقديم مساعدات النقد والقسائم (الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول).



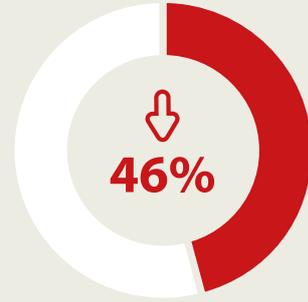
ازداد التركيز على تقديم وإدارة الهويات الرقمية بصفتها عاملاً تمكينياً في غاية الأهمية للوصول للمساعدات والخدمات الرقمية بشكل عام، حيث استثمرت الجهات المانحة والباحثون والمنفذون الوقت والجهد في هذا الشأن. تطورت السياسات والممارسات بما في ذلك تطوير سلسلة كتل تجريبية قائمة على منصات إدارة هويات تمكّن المستفيدين من السيطرة على بياناتهم وسياسات بشأن استخدام التقنيات البيومترية في عمليات تسجيل الهوية والتحقق منها.



ثمة نمو ثابت في المعاملات دون وساطة (أي المعاملات المباشرة دون الحاجة لمؤسسات وسيطة) ونماذج الخدمات المالية القائمة على الرموز، لكن التطبيق الفعلي لها في برامج مساعدات النقد والقسائم الإنسانية واسعة النطاق يبدو بعيداً حتى الآن.



على الرغم من النمو في مجالات مثل التمويل الرقمي، إلا أن الإقبال على الابتكار في مجال مساعدات النقد والقسائم صُغف قليلاً منذ عام 2017.



46% من المختصين يعتقدون أن الوكالات الإنسانية والقطاع الخاص يطورون علاقات عمل فعالة في مجال مساعدات النقد والقسائم، بانخفاض بنسبة 9% منذ عام 2017

ازداد الاهتمام بفهم وتحليل قيمة الابتكار من منظور مستقبلي المساعدات.



يقدم نمو الخدمات الرقمية فرصاً عديدة، لكنه يتطلب أيضاً الدراسة الحذرة للأضرار الحقيقية على المستلمين نظراً لجمع وإدارة معلومات حساسة عنهم. كما أن هناك حاجة للاستثمار على نحو أكبر في تقييم المخاطر وإدارتها.



الأنشطة ذات الأولوية



على الأطراف الإنسانية وغيرها من الأطراف المعنية في القطاع الخاص وشركاء الدراسات والبحوث مواصلة الاستكشاف والاستثمار في الابتكارات التي تولي الأولوية لجودة المخرجات بالنسبة للمستلمين حيث يجدون القيمة. وينبغي أن يكون ذلك مبنياً على التحول من عقلية "التكنولوجيا من أجل التكنولوجيا" إلى التكنولوجيا الشاملة والابتكارات التي تتمحور حول الأشخاص.

على الأطراف الإنسانية الفاعلة تعزيز التعاون بين القطاعات من أجل صياغة معايير لحقوق وحوكمة البيانات والاتفاق عليها بحيث تضمن أن الازدياد في استخدام ابتكارات الهوية الرقمية وإدارة البيانات تتمثل للحاجة لعدم "التسبب بضرر رقمي".

على الأطراف الإنسانية الفاعلة وغيرها من الأطراف المعنية في القطاع الخاص وشركاء الدراسات والبحوث إبقاء تركيزهم منصباً على تعزيز التعاون وبناء الشراكات طويلة الأمد بين الجهات الإنسانية ومقدمي الخدمات المالية بما فيها مؤسسات الخدمات النقدية المتنقلة لضمان مرونة الحلول المقدمة وتلبيتها لحاجات المستلمين قصيرة وطويلة الأمد.

ملخص: دمج مساعدات النقد والقسائم مع الأنظمة المحلية

النتائج الرئيسية

ثمة إجماع متزايد على أهمية توطين مساعدات النقد والقسائم، لكن هذا الاتفاق واسع النطاق لم يتطور بعد إلى فهم مشترك لكيفية تطبيق التوطين على أرض الواقع وتحديد المجالات ذات الأولوية.

التحديات الرئيسية التي تواجه مشاركة وقيادة الحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لمساعدات النقد والقسائم



% للمختصين الذين صنفوا التحدي ضمن أهم 3 تحديات

إن دور الأطراف والأنظمة المحلية حرج في تقديم الاستجابة السريعة والفعالة على نحو مستدام. يتطلب التقدم في التوطين أن تلتزم الأطراف الإنسانية بتغيير توازن القوى. وهذا يعني تغيير طرق العمل وتطوير شراكات منصفة وتكييف الأدوات والأنظمة لتلائم السياق.



ينبغي أن يشمل الاستثمار المستدام في القدرات المحلية تعزيز التأهب النقدي واستخدام الأنظمة المحلية. وهذا يشمل تمويل المنظمات المحلية للتخطيط لتقديم مساعدات النقد والقسائم مباشرةً بدلاً من أن تقتصر على دور الشركاء التنفيذيين فقط.



ينطوي التوطين الفعال لمساعدات النقد والقسائم على مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، ومنهم منظمات المجتمع المدني وممثلو المجتمعات المستهدفة ومستلمو المساعدات.



يتفاوت دور الحكومات والمنظمات المحلية في هياكل التنسيق حسب البلد وفي معظم الأحيان ما زالت مشاركتهم في الحد الأدنى.



ما زالت التصورات بشأن قدرات المنظمات المحلية تمثل عائقاً أمام التغيير. هناك حاجة للإقرار بالقيمة التي تضيفها الأطراف المحلية ومكامن القوة لديها، كما ينبغي زيادة الاستثمار في بناء القدرات المستدام.



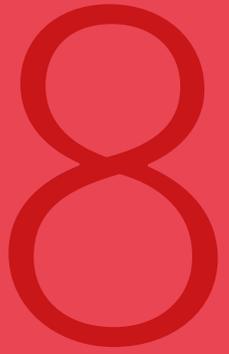
الأنشطة ذات الأولوية



- على جميع الأطراف الإنسانية الفاعلة إجراء تغييرات تضمن المشاركة الحقيقية للأطراف المحلية وإبرازها في الخطاب بشأن مساعدات النقد والقسائم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
- على الأطراف الإنسانية إجراء تعديلات على منصات تنسيق مساعدات النقد والقسائم لضمان المشاركة الفعالة للأطراف المعنية المحلية.
- على الأطراف المعنية والوكالات الدولية والجهات المانحة بناء تحالفات حقيقية تشمل التحالفات للتخطيط الإستراتيجي وصنع القرار.

- على جميع الأطراف الإنسانية الفاعلة الاتفاق على أولويات واضحة وقابلة للقياس في توطين مساعدات النقد والقسائم والالتزام بالعمل من أجلها.
- على جميع الجهات الإنسانية الفاعلة الإقرار بأن المضي قدماً في توطين مساعدات النقد والقسائم يعني تغيير موازين القوى إلى جانب إجراء تعديلات على عمليات وأنظمة وشروط التمويل لإتاحة المجال لمراعاة وتعزيز الأنظمة والهياكل المحلية على نحو منهجي.
- على الجهات المانحة زيادة التمويل الممكن التنبؤ به للهياكل والأنظمة المحلية بغرض التخطيط لمساعدات النقد والقسائم وتقديمها.

ملخص: ربط مساعدات النقد والقسائم بالحماية الاجتماعية



النتائج الرئيسية

العمل مع أنظمة الحماية الاجتماعية ومن خلالها أساسي لتعزيز محور العمل الإنساني التنموي. منذ عام 2017، نما العمل من قبل الجهات الإنسانية في هذا المجال وقد شمل ذلك النشاط ما قبل الصدمات.

أهم 3 تحديات تواجه ربط مساعدات النقد والقسائم بالحماية الاجتماعية



% للمختصين الذين صنفوا التحدي ضمن أهم 3 تحديات

الحماية الاجتماعية القوية تتطلب سابق لمعالجة

دوافع الفقر قبل الأزمات والاستجابة على نحو أفضل للأزمات المتكررة وإعداد حلول طويلة الأمد ودعم المحتاجين خلال الأزمات. ينبغي أن تهدف مساعدات النقد والقسائم لتكملة أنظمة الحماية الاجتماعية القوية إذا كانت متوفرة، والمساهمة في تعزيزها إذا كانت ضعيفة أو في مراحلها الأولى.



لا يوجد حل يناسب الجميع لربط مساعدات النقد والقسائم بالحماية الاجتماعية. ينبغي دراسة المقايضات بين الفعالية والكفاءة والمساءلة والاستدامة. يعتمد اختيار النهج الأفضل على السياق والأنظمة القائمة والإطار الزمني.



لا يكون الربط ملائمًا دائمًا، وقد لا تلبي الحماية الاجتماعية كل الحاجات. في معظم السياقات، ستضطر الجهات الإنسانية لسد الثغرات على المدى القصير إلى المتوسط.



في بعض السياقات، قد يكون من الأفضل أن تعمل المنظمات الإنسانية بشكل مستقل عن الأنظمة الحكومية.



ربط العمليات مدفوع حاليًا بشكل رئيسي من قبل المنظمات الإنسانية الدولية لا سيما وكالات الأمم المتحدة وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والجهات المانحة، وذلك يعكس تحديًا أوسع نطاقًا يتمثل في تعزيز قيادة الحكومات وغيرها من الأطراف المحلية.



لا تتمتع كل المنظمات الإنسانية بوضع مناسب للعمل مع أنظمة الحماية الاجتماعية ومن المرجح أن يقود عدد ضئيل من المنظمات عمليات الربط. ستؤدي منظمات أخرى دورًا مهمًا في التركيز على الثغرات في التغطية والنهج الشمولية، لا سيما شمول الفئات المهمشة كالكلاجين والمهاجرين.



الأنشطة ذات الأولوية



- على الأطراف الفاعلة في العمل الإنساني والحماية الاجتماعية ضمان تحسين تنسيق: تحليل الاستجابة، وتحضير ومشاركة الأدوات، وتوزيع الأدوار بين الوكالات العاملة على الحماية الاجتماعية وإدارة مخاطر الكوارث، بما في ذلك أصحاب المصلحة على المستوى الوطني والوكالات الإنمائية والإنسانية.
- على الجهات المانحة تطوير وتمويل أطر تمويل طويلة الأمد تشجع التعاون والتنسيق بين الأطراف الإنسانية والإنمائية وتحسين مرونة البرامج.

- على الأطراف الفاعلة في العمل الإنساني والحماية الاجتماعية التركيز على المخرجات للأشخاص المتضررين عند النظر في طريقة ومكان ووقت ربط مساعدات النقد والقسائم بالحماية الاجتماعية.
- على الجهات الفاعلة في العمل الإنساني والحماية الاجتماعية البناء على الأدلة وجمع المزيد منها لتطوير فهم أوضح لمختلف خيارات ربط واستخدام وتطوير الأنظمة التي تدعم مساعدات النقد والقسائم والحماية الاجتماعية.

ملخص: جائحة كورونا ومساعدات النقد والقسائم: آثار وتبعات الأزمة والاستجابة لها

فرص إعادة البناء على نحو أفضل

كان لجائحة كورونا تكلفة بشرية استثنائية، لكنها تمثل أيضًا فرصة لإعادة تعريف النظام الإنساني بحيث يخدم حاجات الأشخاص المتأثرين بالأزمات ويعيد البناء على نحو أفضل:

يمكن أن تسرع الاستجابة لجائحة كورونا والتعافي من الجهود لإنشاء شراكات جديدة ومبتكرة بين الأطراف الدولية والمجتمع المدني المحلي. على المنظمات الدولية أن تتعلم كيف تتخذ دور الوساطة على نحو أفضل.



قد تقدم الاستجابة لجائحة كورونا زخمًا لمعالجة تحديات تنسيق النقد التي طال أمدها. استجابت فرق العمل المعنية بالنقد بسرعة وقدمت التحليلات النقدية والتوجيهات، لكن المعوقات الهيكلية ما زالت قائمة، كالمعوقات المتعلقة بحشد التمويل والروابط الضعيفة مع هيكل الاستجابة الرسمي.



سُرعت الاستجابة لجائحة كورونا من التعاون بين المختصين في مجالي الحماية الاجتماعية ومساعدات النقد القسائم الإنسانية على المستوى العالمي. لكن في العديد من الحالات تمت إعاقة الاستجابات القطرية بسبب "لعبة الانتظار" والانعزالية والتنافس.



تدفع الاستجابة لجائحة كورونا انتقالًا سريعًا للقنوات الرقمية والقنوات عن بعد لتسجيل وتقديم ومراقبة مساعدات النقد والقسائم. قد يصبح استخدام هذه القنوات هو الوضع الطبيعي الجديد بما ينطوي عليه من فرص ومتطلبات المراعاة الحذرة للمخاطر بشأن البرمجة وإدارة البيانات على نحو آمن.



سلطت جائحة كورونا الضوء على الحاجة لتحسين تحليل السوق وفهم طرق تعزيز الاستجابة الإنسانية لأنظمة السوق. ينبغي دمج إستراتيجيات تعافي السوق في تصميم البرامج، كما ينبغي تكثيف الجهود لربط الأطراف الفاعلة الإنسانية والإنمائية في البرامج القائمة على السوق.



توسعة نطاق مساعدات النقد والقسائم والحاجات والتمويل

تمت توسعة نطاق مساعدات النقد والقسائم بشكل كبير استجابةً لجائحة كورونا، لكن الفجوة بين الحاجات والتمويل تنمو بسرعة.



لم تتوفر أدلة على أن توسعة نطاق مساعدات النقد والقسائم أثرت على جودة البرامج. لكن في ظل تقلص الموازنات، قد يُقوّص الاستثمار في الجودة والمساءلة أمام الفئات المتأثرة.



أعمال "لن تندم عليها" في ظل جائحة كورونا



ابحث عن فرص الربط مع أنظمة الحماية الاجتماعية عند اللزوم. ثمة الكثير من المداخل البسيطة على طول سلسلة التوصيل التي قد تحدث فرقًا كبيرًا، وثمة حاجة لسد الثغرات في التغطية والوظائف التي قد لا تولى لها الحكومات الأولوية.

اعمل مع الجهات الأخرى لبناء القدرات وتهيئة وضع مناسب للجميع تكون فيه جميع الأطراف الفاعلة في مجال النقد في جميع أنحاء النظام متأهبة نقدًا.

عند الانتقال بسرعة إلى البرامج الرقمية والبرامج عن بعد، ينبغي النظر في التدخلات التكميلية وبناء التحالفات لمعالجة آثار الإقصاء المحتملة ومحو الأمية الرقمية وتطوير عمليات المشاركة وجمع التغذية الراجعة على نحو سليم.

ينبغي العمل على المدى القصير والتفكير في المدى الطويل، ومراعاة إعادة البناء بشكل أفضل على الدوام.

قدم أول تقرير عن حالة النقد في العالم المنشور في عام 2018 تحليلًا معياريًا واضحًا لمساعدات النقد والقسائم، وحدد الأعمال اللازمة لضمان استمرار تحسين جودة المساعدات المقدمة لمن يحتاجها. أصبحت مساعدات النقد والقسائم أداة راسخة للاستجابة الإنسانية التي تنقذ الأرواح وسبل العيش، وما زالت تتحدى الأطراف المعنية للتفكير بطريقة مختلفة وتقديم نتائج أفضل. كما كان لها تبعات على أدوار الجهات الإنسانية والقيمة التي تضيفها وتوازن القوى بين مقدمي المساعدات والمستفيدين منها.

يتفحص تقرير حالة النقد العالمي لعام 2020 الإنجازات والتغيرات والتحديات في استخدام مساعدات النقد والقسائم في ظل المشهد الإنساني سريع التغير خلال العامين ونصف الماضيين. ويشمل رؤى من مئات المختصين حول العالم. تولت شراكة التعلم النقدي إعداد هذا التقرير، وهي شبكة عالمية من الجهات الإنسانية الفاعلة في وضع السياسات والممارسات وإجراء البحوث بشأن مساعدات النقد والقسائم. تضم شراكة التعلم النقدي حاليًا أكثر من 90 عضوًا يقدمون معًا الغالبية العظمى من مساعدات النقد والقسائم في السياقات الإنسانية حول العالم.

تم تمويل هذا التقرير من قبل وزارة الخارجية الألمانية والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا) والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. الآراء المعروضة في هذا المنشور خاصة بالمؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الجهات المانحة التي مولت التقرير أو أعضاء شراكة التعلم النقدي.

www.calpnetwork.org